# المكتبة الأزهرية

مخطوطة

## الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة

المؤلف

محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز (ابن عابدين)

شبكة الألوكة
www.alukah.net

٤ ر ٧

الفوائد الجبيبه . فى اعراب
الكلمات الغريبه .
ويليها العقود الدريه .
فى قول الواقف
على الفريضه
الشرعيه .

للابن
عابد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده. وصلى الله على من لا نبي بعده. وآله الطاهرين وصحابته اجمعين وبعد فيقول فقير رحمة ربه. واسير وصمة ذنبه. محمد امين بن عابدين. قد عنّ لي الكلام على بعض الفاظ شاع استعمالها بين العلما وهي مما في اعرابه او معناه اشكال او خفا. بعبارات تحل العقال وتوضح المقال. وسميتها الفوايد البهيه. في اعراب الكلمات الفقيه. فاقول والله المستعان. وعليه التكلان

منها قولهم هلم جرا فهلم بمعنى تعال وهو مركب من ها التنبيه ومن لم اي ضم نفسك الينا واستعمل استعمال البسيط يستوي فيه الواحد والجمع والتذكير والتانيث عند الحجازيين كذا في القاموس وسبقه الى ذكره صاحب الصحاح وتبعه الصفاني تقا لا تقول كان ذلك عام كذا وهلم جرا الى اليوم انتهى ولا يخفى عدم جريان ما قاله في القاموس في مثل هذا وتوقف الجمال ابن هشام في كون هذا التركيب عربيا بحضا وساق وجوه توقفه في رسالة له واجاب عن ذكره في الصحاح ونحوه وذكر ما للعلما في اعرابه ومعناه وما يرد عليه ثم قال فلنذكر ما ظهر لنا في توجيه هذا اللفظ بتقدير كونه عربيا فنقول هلم هذه هي القاصرة التي بمعنى ائت وتعال الا ان فيه تجويزين احدهما انه ليس المراد بالاتيان هنا المجيء الحسي بل الاستمرار على الشي والمداومة عليه كما تقول امش على هذا الامر وسر على هذا المنوال ومنه قوله تعالى وانطلق الملا منهم ان امشوا واصبروا على الهتكم المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسي بل انطلاق

الالسنة

الالسنة بالكلام ولهذا اعربوا ان تفسيرية وهي انما تاتي بعد جملة فيها معنى القول كقوله فاوحينا اليه ان اصنع الفلك والمراد بالمشي ليس المشي على الاقدام. بل الاستمرار والدوام. اي دوموا على عبادة اصنامكم واحسوا انفسكم على ذلك الثاني انه ليس المراد الطلب حقيقة وانما المراد الخبر وعبر عنه بصيغة الطلب كما في قوله تعالى وليحمل خطاياكم فليمدد له الرحمن مدا. وجرا مصدر جره يجره اذا سحبه ولكن ليس المراد الجر الحسي بل المراد التعميم كما استعمل السحب لهذا المعنى الاتري انه يقال هذا الحكم منسحب على كذا اي شامل له فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكانه قيل واستمر ذلك في بقية الاعوام استمرارا او استمر مستمرا على الحال المؤكدة وذلك ماش في جميع الصور وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام ولهذا التاويل ارتفع اشكال العطف بان هلم خبر واشكال التزام افراد الضمير اذ فاعل هلم هذه مفرد ابدا كما تقول واستمر ذلك او واستمر ما ذكرته ومنها قولهم ومن ثم وهي في الاصل موضوعة للمكان البعيد واذا وقعت في عباراتهم يقولون ومن هناك او ومن هنا اي من اجل ذلك كان كذا فاذا فسروها بهناك ففيه تجوز من جهة واحدة وهي استعمالها في المكان الحجازي واذا فسروها بهنا ففيه تجوزان الاول وكونها في القريب ولكن الجمع بين تفسيرها بهنا القريب وبين قولهم اي من اجل ذلك كما وقع للعلامة الجلال المحلي في شرحه على جمع الجوامع فيه منافاة لان ذلك من اشارات البعيد اللهم الا ان يقال استعمل هنا في البعيد مجازا وذلك في القريب كذلك

او تعالى كما قال بعضهم اشار اولا بهنا الى قرب المشار اليه لقرب محله وما فهم منه وثانيا بذلك الى بعده باعتبار ان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد وفي شرح التسهيل للدماميني ما نصه وانظر في قولهم العلم ومن ثم كان كذا هل معناه بعض هنالك اي التي للبعد او معنى هنا التي للقرب والظاهر هو الثاني انتهى مما ينبغي التامل في علاقة هذا المجاز وفي قرينته ويمكن ان تجعل العلاقة المشابهة فان المعنى محل للفكر وتردده اليه بملاحظة المرة بعد الاخرى كما ان المكان محل للجسم والتردد اليه بايبانه المرة بعد الاخرى او الاشارة للالفاظ فانها محل للمعنى كما ان المكان محل للجسم والقرينة استحالة كون المعنى او الالفاظ مكانا حقيقيا وقال بعضهم في قول ابن الحاجب ومن ثم اختلف في رحمت قوله ومن ثم الاشارة الى المكان الاعتباري كانه شبه الاختلاف المذكور في شرط تاثير الالف والنون انه ائتفا فقالا نه او وجوده ففي بالمكان في ان كلا منها منشا امراد المكان منشا النباتات والاختلاف المذكور منشا اختلاف اخر وهو الاختلاف في صرف رحمت فجعل الاختلاف المذكور من افراد المكان ادعاء ثم شبه المكان ثم شبه المكان الاعتباري بالمكان الحقيقي لاشتراكهما في المكانية فذكر الملفوظ الموضوع للمكان انتهى ومنها قولهم ايضا هو مصدر اضى يبيض واصل اضى ايضى كباع تحركت ايا وانفتح ما قبلها قلبت الفا واصل بيض بيضى بزنة يفعل نقلت حركة الياء الى الهمزة واما اعرابه فذكر ابن هشام في رسالة تعرض فيها للمسئلة ان جماعة توهموا انه منصوب



على الحال من ضمير قال وان التقدير وقال ايضا اي راجعا الى القول وهذا الاحسن تقديره الا اذا كان هذا القول صدر من القايل بعد صدور القول السابق لم يلبس ذلك بشرط بل تقول قلت اليوم كذا وقلته امس ايضا وكتبت اليوم وكتبت امس ايضا قال والذي يظهر لي انه منصوب مطلقا حذف عامله او حال حذف عاملها وصاحبها اي ارجع الي الاخبار رجوعا ولا اقتصر على ما قدمت او اخبر راجعا فهذا هو الذي يستمر في جميع المواضع ومما يوشك بان العامل محذوف انك تقول عنده مال وايضا علم فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فلا بد حينئذ من التقدير واعلم انها انما تستعمل في شيئين بينهما توافق ويفضي كل منهما عن الاخر فلا يجوز جاءني زيد ايضا ولا جاءني زيد ومضى عمرو ايضا ولا اختصم زيد وعمرو ايضا انتهى ملخصا ومنها قولهم اللهم الا ان تكون كذا ونحوه اقول اصله يا الله حذف حرف النداء وعوض عنه الميم للتعظيم والتفخيم ولا يدخل عليها يا فلا يقال يا اللهم الا شذوذا في الشعر كما قال ابن مالك

. . والاكثر اللهم بالتعويض . وشذ يا اللهم في قريض . .

ثم اشاع اسمائها في الدعاء ولذا قال بعض السلف اللهم مجمع الدعاء وقال بعضهم الميم في قول اللهم فيه تسعة وتسعون اسما من اسماء الله تعالى واوضحه بعضهم بان الميم تكون علامة للجمع لانك تقول عليه للواحد وعليهم للجمع فصارت الميم في هذا الموضع بمنزلة الواو الدالة على الجمع في قولك ضربوا وكاموا فلما كانت كذلك زيدت في آخر اسم الله تعالى تشعر وتؤذن بان هذا الاسم قد اجتمعت فيه اسماء

مطلب الا ان تكون اللهم اونحوه

شبكة الألوكة www.alukah.net

الله تعالى كلها فاذا قال الداعي اللهم فكانه قال يا الله الذي
له الاسماء الحسنى قال ولا ستغراقه ايضا لجميع اسماء الله
تعالى الحسنى وصفاته لا يجوز ان يوصف لانها قد اجتمعت
فيه وهو جهة لما قال سيبويه في منعه وصفا انتهى ثم
انهم قد يأتون بها قبل الاستثناء اذا كان الاستثناء نادرا
غريبا كانهم لندوده استظهروا بالله في اثبات وجوده
قال بعض الفضلا وهو كثير في كلام الفصحا كما قال
المطرزي نبه على ذلك الطيبي في سورة المدثر
وفي الكشف بعد كلام وامثل قولهم اللهم الا ان يكون
كذا فالفرض ان المستثنى مستفاد بالله تعالى في تحققه
تنبيها على ندرته وانه لم يات بالاستثناء الا بعد التوقف
لله تعالى انتهى وذكر العلامة المحقق صدر الشريعة
في اوايل كتابه التوضيح شرح التنقيح ان الاستثناء
المذكور مفرغ من اعم الظروف لان المصادر قد تقع
ظروفا نحو اتيتك طلوع الفجر اي وقت طلوعه واوضح
ذلك العلامة بدر الدين الدماميني في شرحه
على المغني عند الكلام على عسى عند قول المغني
ولكن يكون الاضمار في يوم لا في عسى اللهم الا ان تقدر
العامل تنازعا زيدا فقال الاستثناء في كلام المصنف
مفرغ من الظرف والتقدير ولكن يكون الاضمار في يوم
لا في عسى كل وقت الا وقت ان تقدر العامل تنازعا
ووقع التفريغ في الايجاب لاستقامة المعنى نحو قرات
الا يوم كذا ثم حذف الظرف بعد الا واناب المصدر
عنه كما في اجيئك يوم قدوم الحاج واللهم معترض وانظر
موقعه هنا فقد وقع في النهاية انها تستعمل على ثلاثة

الخاء

الخاء احدها ان يراد بها الندة الحوض كقولك اللهم ارحمنا
الثاني ان يذكره المجيب تمكنا للجواب في نفس السامع
نحو لك القايل اقام زيد فتقول انت اللهم لا والثالث
ان يستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك
انا لا ادرك اللهم انا لم ندعني الادرك ان وقوع الزيادة
مرونة بعدم الدعاء قليل انتهى وظاهر ان معنى الاول
والثاني لا يأتيان هنا وفي ثاني الثالث في هذا المحل نظر
انتهى كلام الدماميني ولعل وجه النظر ان قول ابن الاثير
في النهاية الادرك الخ يفيد انه لا بد ان يكون ما بعدها
نادرا في نفسه وقد يقال لا يلزم ذلك بقرينة قوله
يستعمل دليلا على الندرة الخ فافاد انها تدل على ان ما
بعدها نادر بالنظر الى ما قبلها وان كان في نفسه غير
نادر قليتامل ثم اعلم ان قوله ووقع التفريغ في الايجاب
فيه نظر لان قول المغني وكون الاضمار في يكون لا في عسى
الخ معناه لا يكون الاضمار في عسى في وقت من الاوقات
الا في كذا فالوقت المقدر نكرة في سياق النفي فالاستثناء
بعدها استثناء من المنفي كما في قولك لا يأتيني زيد
الا يوم كذا نعم قد يعبرون بنحو قولك هذا صعب الا
اذا حمل على كذا فهو استثناء مفرغ في الاثبات صورة
ولكنه في المعنى نفي لان معنى صعب انه لا يعتمد عليه
مثلا وقال في المغني آخر الكتاب في اول الباب الثامن
ما نصه السادسة وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب
نحو وان كانت لكبيرة الا على الخاشعين وبالى الله الا
ان يتم نوره انتهى ومنها قولهم لا بد من كذا اي لا
مفارقة وقد يفسر بوجوب ذلك لان اصله في الاثبات

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بدا الامر فرق وتبدد تفرق وجاءت الخيل بدادا اي متفرقة
فاذا نفي التفرق والمفارقة بين شيئين حصل تلازم
بينهما دائما فصار احدهما واجبا للاخر ومن ثم فسروه
بوجب وبداسم مبني على الفتح مع لا التبرئة لانه اسمها
والخبر محذوف اي لنا او نحوه وقد يصرح به وجعل الفنري
في حواشي المطول ان الجار والمجرور متعلق بالمنفي اعني
بدا على قول البغداديين حيث اجاز والاطابق جبلا بترك
تنوين الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف وانصر بونه
او جيوا في مثله تنوين الاسم وجعلوا متعلق الظرف
فيما بنى الاسم فيه على الفتح كما فيما كان فيه محذوفا
هو خبر المبتدا اي لابد ثابت لها وقوله من كذا خبر
مبتدا محذوف اي ابد المنفي من كذا وهذا الجملة الاسمية
التبيينية لا محل لها من الاعراب لانها جملة مستانفة
لفظا ويجوز ان يكون من كذا متعلقا بما دل عليه لابد
اي لابد من كذا وقد اشار الشريف في اواخر بيان
المفتاح الى ان الظرف في مثله خبر للاحيث قال في قوله
لا تلقي لاشارته ان لا اشارته ليس معمولا للتلقي
والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبرلا
فتامل وقس على ما ذكر نظائر هذا التركيب انتهى
اقول هذا ظاهر فيما اذا قيل لابد منه كذا اما اذا
قيل لابد لكذا من كذا فالخبر هو الظرف الاول الا ان يقال
من تقدير الاحتمار تامل ثم قوله ويجوز ان يكون
متعلقا بما دل عليه لابد اي لابد من كذا فيه نظر اذا
لافرق بين هذا المقدر والمذكور فلا حاجة الى
تقديره هذا ووقع في بعض العبارات لابد وان يكون

واستعمله

واستعمله السعد في كتبه ايضا وقال الفنري ان الواو
مزيدة في الخبر وقال بعض المحشين هذه الواو للصوق
اي لزيادة لصوق لابالخبر انتهى وفيه بحث فان الكون
المسبك من ان والفعل لا يصلح ان يكون خبرا هنا فان
قيل حذف الجار بعد ان وان مطرد قلنا اذا قدر الجار
يكون لغوا متعلقا بقوله بد والخبر محذوف كما مر على ان
صاحب المغني لا يثبت واو اللصوق كما ذكره بعض الفضلا
ويرجح ان الواو هنا زايدة وهي التي دخولها في الكلام
كخروجها ورايت في بعض الهوامش انه روى عن ابي
سعيد السيرافي في كتاب كتاب سيبويه انه قال نجئ
الواو بمعنى من فان ثبت ذلك يكون حمل الواو هنا
عليه اولى من دعوى زيادتها فليراجع ومنها قولهم
هو كذا لغة او اصطلاحا قال ابن الحاجب انه منصوب
على المفعولية المطلقة وانه من المصدر المؤكد لغيره صرح
به في اماليه وفيه نظر من وجهين الاول ان اللغة ليست
اسما للحدث والثاني انها لو كانت مصدرا مؤكدا لغيره
لكانت انما كانت تاتي بعد الجملة فانه لا يجوز ان تتقدم
ولا تتوسط فلا يقال حقا زيد ابي ولا زيد حقا ابي
وان كان الزجاج يجيز ذلك فان قلت هل يجوز ان
يكون منصوبا لاجله او منصوبا على نزع الخافض او
تمييزا قلت لا يجوز الاول لان المنصوب بعلى القليل
لا يكون الا مصدرا ولا الثاني لوجهي الاول اذ اسقاط
الخافض سماعي واستعمال مثل هذا التركيب مستمر
شايع في كلام العلما الثاني انهم التزموا في مثل هذه
الالفاظ التنكير ولو كانت على اسقاط الخافض لبقيت

هو كذا لغة او اصطلاحا

على تقويمها الذي كان مع وجود المانع كما يجيء التعريف
في قوله • تمرون الديار ولم تعوجوا • واصله تمرون على
الديار وبالديار ولا الثالث لان التمييز اما تفسير للمفرد
كرطل زيتا او تفسير للنسبة كطاب زيد نفسا وهذا
ليس شيأ منهما اما انه ليس تفسير المفرد فلانه لم يتقدم
مبهم وضعا فيميز واما انه ليس تفسير النسبة فلانه
لم يتقدم نسبة فان قلت يمكن انه من تمييز النسبة بان
يقدر مضاف اي تفسير هاتفة فيكون من باب اعجبني
طيبه اذا قلت تمييز النسبة الواقعة بين
المتضايفين لان لا تكون الا فاعلا في المعنى ثم قد تكون
مع ذلك فاعلا في الصناعة باعتبار الاصل فيكون
محولا عن المضاف نحو اعجبني طيب زيد اباه اذا كان
المراد الثناء على ابي زيد وقد لا يكون كذلك فيكون
صالحا لدخول نحو لله دره فارسا وويحه رجلا فان الدر
بمعنى الخير وويح بمعنى الهلاك ونسبتها الى الرجل كنسبة
الفعل الى فاعله وتعلق التفسير بالكلمة انما هو بتعلق
الفعل بالمفعول لا بالفاعل فان قلت ما وجه نصبه
قلت الظاهر ان يكون حالا على تقدير مضاف
من المحدود ومضافين من المنصوب والاصل تفسير هاتفة
موضوع اهل اللغة ثم حذف المضافان فان على حد
حذفهما في قوله تعالى فنبذناها وتبنة من آثار الرسول
ولما اجيب الثالث عما هو المحال بالحقيقة التزم تنكيره
لنيابته عن لازم التنكير ولك ان تقول الاصل موضوع
الى اللغة مجاز وهذا احسن الوجوه كذا حرره بعض
المحققين وهو خلاصة ما ذكره ابن هشام في رسالته
الموضوعة

الموضوعة في هذه المسئلة ومن اراد الاطلاع على ازيد
من ذلك فعليها بها ومنها قولهم هو اكثر من ان يحصى
ونحو قولهم زيد اعقل من ان يكذب وهو من مشكل التراكيب
فان ظاهره تفضيل الشيء في الاكثرية على الاحصاء تفضيل
زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له وتخاريجه كثيرة
مشهورة وقل من يتنبه لاشكالها وقد حمله بعضهم
على ان المصدر بمعنى الذي ورده في المغني في الجهة
الثالثة من الباب الخامس من الكتاب بانه لا يعرف قايل
به ووجهه بتوجيهين نظر في كل منهما الدماميني في شرحه
عليه ونقل عن الرضي وجها استحسنه فقال قال الرضي
واما نحو قولهم انا اكثر منك شعرا وانت اعظم منا ان تقول
كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب
على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل
التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه
فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك
بنت منه تعلقت بافعل التفضيل بمعنى متجاوز وبائن
بلا تفضيل فمعنى انت اعز علي من ان اضربك اي بائن
من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك
لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقرب من
هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو
فمعناه متجاوز في الفضل عن مرتبته فمن فيما تعلق فيه
كالتفضيلية الا في معنى التفضيل قال ولا مزيد عليه
في الحسن ومنها قولهم سواء كان كذا ام كذا فسواء اسم
بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله
تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو هنا خبر والفعل بعده

شبكة الألوكة
www.alukah.net

اعني كان كذا الخ في تاويل المصدر مبتدا كما صرح بمثله
الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم انذرتهم ام لم
تنذرهم والتقدير كونه كذا وكونه كذا سيان وسوا
لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ثم الجملة اما استيناف او حال
بلا واو واعتراض يجيء هنا شبهة وهي ان ام لاحد
المتعددة والتسوية انما تكون بين المتعدد لا بين احده
فالصواب الواو بدل ام او لفظ ام بمعنى الواو وكون
او بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الرضي الى تصحيح
التركيب بما ملخصه ان سواء في مثله خبر مبتدا
محذوف في اي الامرين سواء ثم الجملة الاسمية دالة
على جواب الشرط المقدر تاك ان لم تذكر الهمزة
بعد سواء من نحو كما في مثالنا او الهمزة وام مجردة تان
عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بمعنى ان واو و
بملاقة ان ان والهمزة يستعملان فيما لم يتعين حصوله
عند المتكلم وام واو لاحد الشيئين او الاشياء والتقدير
ان كان كذا او كذا فالامران سواء والشبهة انما ترد
اذا جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدا كذا في حواشي
المطول لحسن چلبي الفنري وما عزاه الى الرضي ذكره
الدماميني عن السيرافي ايضا وفي حواشي الكشاف
للسيد الشريف وحكي بعض المحققين عن ابي علي ان
المفتوحين مع الحرفين في تاويل اسمين بينهما واو العطف
لان ما بعد كلمتي الاستفهام في مثل قولك افمت ام قعدت
متساويان في علم المستفهم فاذا قيل سواء علي اقمت
ام قعدت فقد اقيما مع ما بعدهما مقام المستويين وهما
قيامك وقعودك كما اقيم لفظ الند مقام الاختصاص
في انا

في انا افعل كذا ايها الرجل بجامع الاختصاص ثم ذكر ما
حققه الرضي وما استدل به عليه ومنه قوله وبرشدك
الى ان سواء سد جواب الشرط لاخبر مقدم اي معنى
سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت واحد
في الحقيقة ولا ابالي ليس خبر المبتدا بل المعنى ان اقمت ام
قعدت فلا ابالي بها انتهى وقد يا تون باو بدل ام وفي
شرح القطر للعلامة الفاكهي من باب العطف لا يعطف
باو بعد همزة التسوية للتنافي بينهما لان او تقتضي احد
الشيئ او الاشياء والتسوية تقتضي شيئين لا احدهما
فان لم توجد الهمزة جاز العطف بها نص عليه السيرافي
في شرح الكتاب نحو سواء علي قمت او قعدت ومنه قول
الفقهاء سواء كان كذا او كذا وفي قراءة ابن محيصن او لم
تنذرهم واما تخطيئة المبرد لهم في ذلك فقد ناقشه
فيها الدماميني انتهى وذلك حيث قال في شرحه على المغني
اعلم ان السيرافي قال في شرح الكتاب ما هذا نصه وسوا
اذا اذا دخلت بعدها لقولك سواء علي اقمت ام قعدت
واذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف احدهما
على الاخر باو كقولك سواء علي قمت او قعدت انتهى كلامه
وهو نص صريح يقضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم سواء كان
كذا او كذا الى ان قال وحكي ان ابا علي الفارسي قال لا يجوز
او بعد سواء علي قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سوا
على احدهما ولا يجوز قلت ولعل هذا مستند المبرد في
تخطيئة الفقهاء وغيرهم في هذا التركيب وقد رد الرضي
كلام الفارسي بما هو مذكور في شرحه للحاجبية فراجعه
ان شئت انتهى ومنها قولهم في معرض الجواب ونحوه على انا

قوله اذا اذا دخلت الخ
تامل

على انا نقول

نقول فيذكرون ذلك حيث يكون ما بعدها تاما معا للشهرة
وانوى مما قبلها ويسمونه عكاوة وترقا على ما تشعر
به على وكلن يقال على من حروف الجر فما معناها وما
متعلقها ويظهر المراد مما ذكره في المغني حيث قال التاسع
اي من معاني على ان تكون للاستدراك والاضراب كقولك
فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من
رحمة الله وقوله

• فوالله لا انسى قتيلا رزيته • بجانب قوسي ما بقيت على الارض •

• على انها تعفو الكلوم وانما • توكل بالادنى وان جل ما يمضي •

اي على ان العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وقوله

• بكل تداوينا فلم يشف ما بنا • على ان قرب الدار خير من البعد •

ثم قال

• على ان قرب الدار ليس بنافع • اذا كان من تهواه ليس بذي ود •

ابطل بعلي الاولى عموم قوله لم يشف ما بنا فقال على ان
فيه شفاء ما ثم ابطل بالثانية قوله على ان قرب الدار
خير من البعد وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشى
بما قبلها عند من قال به فانها اوصلت معناه الى ما
بعدها على وجه الاضراب والاخراج او هي حرف مبتدا
محذوف اي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن
الحاجب قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقفت على غير
التحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها انتهى كلام المغني ومنها
قولهم فضلا كقولك فلان لا يملك درهما فضلا عن
دينار ومعناه انه لا يملك درهما ولا دينارا وان عدم ملكه
للدينار اولى من عدم ملكه للدرهم وكانه قال لا يملك
درهما فكيف يملك دينارا وانتصابه على وجهين حكيهما

مطلب
فضلا

عن

عن الفارسي احدهما ان يكون مصدرا بفعل محذوف وذلك
الفعل نعت للنكرة والثاني ان يكون حالا من معمول
الفعل المذكور وهو درهما وانما ساغ مجيء الحال منه مع كونه
نكرة للسوغ وهو وقوع النكرة في سياق النفي والنفي يخرج
النكرة من حيز الابهام الى حيز العموم وصف الوصف فانه
متى امتنع الوصف بالحال او ضعف ساغ بعيدها من النكرة ه
قال ول كقوله تعالى او كالذي مر على قرية وهي خاوية
على عروشها فان الجملة المعروفة بالواو لا تكون صفة
خلافا للزمخشري والثاني كقولهم مررت بماء قعدة
رجل فان الوصف بالمصدر خارج عن القياس وانما لم
يجز الفارسي في فضلا كونه صفة لدرهم لانه راه منصوبا
ابدا سواء كان ما قبله منصوبا ام مرفوعا او مخفوضا وزعم
ابو حيان ان ذلك لانه لا يوصف بالمصدر الا اذا اريدت
المبالغة كثرة وقوع ذلك الحدث من صاحبه وليس ذلك
مرادهنا واما القول بانه يوصف بالمصدر على تاويله
بالمشتق او على تقدير المضاف فليس قول المحققين وهذا
منشأ القول في توجيه اعراب الفارسي واما تنزيله على
المعنى المراد فمسر وقد خرج على انه من باب قوله على
لاحب لا يهتدي بمناره ولم يذكر ابو حيان سوى ذلك
وقال قد سلطون النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته
فيقولون ما قام رجل عاقل فيقوم فانه لا يريد اثبات
منار للطريق ونفي الاهتداء عنه انما يريد نفي المنار فتنفي
الهداية وعلى هذا خرج قولهم ما تنفعهم شفاعة الشافعين
اي لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته وعلى هذا يخرج المثال
المذكور اي لا يملك درهما فيفضل عن دينار له واذا انتفى

الشبكة الألوكة www.alukah.net

ملكه للدرهم كان انتفاء ملكه للدينار اولى وفيه ان فضلا
مقيد للدرهم او معمول للمقيد على الاعرابين السابقين
فلو قدر النفي مسلطا على القيد اقتضى مفهومه خلاف
المراد وهو انه يملك الدرهم ولكنه لا يملك الدينار ولما
امتنع هذا تعين الحمل على الوجه المرجوح وهو تسليط
النفي على المقيد وهو الدرهم فينتفي الدينار لان الذي
لا يملك الاقل لا يملك الاكثر فان المراد بالدرهم ما يساويه
من النقود لا الدرهم العرفي والذي ظهر لي في توجيه
هذا الكلام ان يقال انه في الاصل جملتان مستقلتان
ولكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل
الاشكال بسببه وتوجيه ذلك ان يكون هذا الكلام
في اللفظ او في التقدير جوابا لمستخبر قال لا يملك فلان
دينارا اورد على مخبر قال فلان يملك دينارا فقيل
في الجواب فلان لا يملك درهما ثم استوفى كلام اخر
وذلك في تقديره وجهان احدهما ان يقدر اخبرك
بهذا زيادة عن الاخبار عن دينار استفهمت عنه او زيادة
عن دينار اخبرك بملكه له ثم حذفت جملة اخبرك بهذا
وبقي معمولها وهو فضلا كما قالوا حينئذ الان بتقدير كان
ذلك حج واسمع الآن فحذفوا الجملتين وابقوا من كل منهما
معمولها ثم حذف مجرور عن وجار الدينار واد خلت
عن الاولى على الدينار كما قالوا ما رايت رجلا احسن في
عينه الكحل من زيد والاصل منه في عيني زيد ثم حذف
مجرور من وهو الضمير وجار العين وهو في ودخلت
من على العين والثاني ان يقدر فضل انتفاء الدرهم منه
ومعنى ذلك ان يكون حالة هذا المذكور في الفقر معروفة

عند

عند الناس والفقير انما ينفي عنه في العادة ملك الاشياء
الحقيرة • لا ملك الاموال الكثيرة • فوقوع نفي ملك الدرهم
عنه في الوجود فاضل عن وقوع نفي الدينار عنه اي اكثر
منه يقال فضل عنه وعليه بمعنى زاد وفضلك على
التقدير الاول حال وعلى الثاني مصدر وهما الوجهان
اللذان ذكرهما الفارسي لكن توجيه الاعرابين مخالف
لما ذكر ولعل من لم يتوانسه بتجويزات العرب في كلامها
يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف وهو كما قيل • • •
• اذا لم تكن الا الاسنة مركبا • فلا راي للمحتاج الا ركوبها •
وقد بينت في التوجيه ان مثل هذا الحذف والتجوز واقع
في كلامهم هذا خلاصة ما ذكره ابن هشام الانصاري
في رسالته وقد فرد الاعراب والمعنى المراد السيد الشريف
قدس سره في حواشي الكشاف على غير ما مر فقال هو
مصدر متوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنفي الادنى
واستبعاده عن الوقوع على نفي الاعلى واستحالته
اي عده محالا عرفا فيقع بعد نفي اما صريح كقولك فلان
لا يعطي الدرهم فضلا عن الدينار تريد ان اعطاء الدرهم
منفي ومستبعد فكيف يتصور منه اعطاء الدينار واما
ضمني كقوله وتقاصرت لهم الكبر يريد ان همهم تقاصرت
عن بلوغ ادنى عدد هذا العلم وصار منفيا مستبعدا
عنهم فكيف ترقى الى ما ذكر وهو مصدر تولك فضل
عن المال كذا اذا ذهب اكثره وبقي اقله ولما اشتملت
على معنى الذهاب والبقاء ومعنى الكثرة والقلة ظهر
هناك توجيهان فمنهم من نظر الى معنى الذهاب والبقاء
فقال تقدير الكلام فضل عدم اعطاء الدرهم عن اعطاء

www.alukah.net

الدينار اي ذهب اعطا الدينار بالمرة وبقي عدم اعطا الدرهم
فالباقي هو نفي الادنى المذكور قبل فضلا والذاهب
هو نفس الاعلى المذكور بعده وعلى هذا التوجيه
يفوت شيئان من اصل الاستعمال الاول كون الباقي من
جنس الذاهب اذ ليس انتفا الادنى من جنس الاعلى
الثاني كون الباقي اقل من الذاهب اذ لا معنى لكون انتفا
الادنى اقل من جنس الاعلى فان قلت يرد عليه
ان المفهوم من فضلا ان ما بعده ذاهب منتف بتمامه
واما انه ادخل في الانتفا واقوى فيه مما تقي قبله كما هو
المقصود فلا قلت قد يفهم ذلك من كونه اعلى وادنى
لان الاعلى اولى بالانتفا من الادنى ومنهم من نظر الى
العلة والكثرة فقال التقدير في امثال فضل عدم اعطا
الدرهم عن عدم اعطا الدينار اي العدم الاول قليل
بالقياس الى العدم الثاني فان الاول عدم ممكن مستبعد
وقوعه والثاني عدم مستحيل منها كل قوة وارسخ
من الاول وعلى هذا التوجيه يفوت من اصل الاستعمال
معنى الذهاب والبقا ويلزم ان لا يكون كلمة عن صلة
له بحسب معناه المراد بل بحسب اصله ويحتاج الى تقدير النفي
فيما بعد فضلا وههنا توجيه ثالث مبني على اعتبار
ورود النفي على الادنى بعد توسط فضلا بينه وبين
الاعلى كانه قيل يعطي الدرهم فضلا عن الدينار
اي فضلا اعطا الدرهم عن اعطا الدينار على معنى
ذهب اعطا الدينار وبقي من جنسه بقية هي اعطاء
الدرهم ثم اورد النفي على البقية واذا انتفى بقية
الشي كان ما عداها اقدم منها في الانتفا ويرجع حاصل
المعنى

المعنى الى ان اعطا الدينار انتفى اولا ثم تبعه في الانتفا اعطا
الدرهم انتهى ملخصا ثم ذكر بعد ما سرد ما نصه قال
رحمه الله تعالى لزم حذف ناصب فضلا لجريه مجرى
تتمة الاول بمنزلة لا سيما ولا محل لذلك المحذوف من
الاعراب البتة ورد به علي من زعم انه حال ولا يلتبس
عليك ان فاعل ذلك ذلك المحذوف وهو الادنى على
الوجه الاخير ونفيه على الوجهين الاولين انتهى وعدم
صحة كونه حالا على المعنى الذي قرره ظاهر وكذا عدم
كون الجملة صفة بخلاف ذلك كله على المعنى الذي قرره
ابن هشام كما لا يخفى على ذوي الافهام ومنها قولهم وهذا
بخلاف كذا والظاهر ان الخبر خلاف والباء زائدة فيه كقوله
تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها او الخلاف اسم مصدر خالف اي
وهذا ملتبس بخالفته كذا ومنها قولهم وليس كما زعمه فلان
صوابا ونظائره ومثله قول المطول وليس كما توهمه كثير
من الناس مبنيا قال محشيه الفاضل السلكوتي اي ليس
مبنيا بناء مثل ما توهمه كثير من الناس او في موقع الحال
من ضمير مثنيا اي ليس مبنيا حال كونه مماثلا لما توهمه
كثير على ما قاله صاحب الفنري في قوله تعالى كما بدانا
اول خلق نعيده والمعول بانه خبر ليس ومبنيا بدل
منه او خبر بعد خبر تكلف ومنها قولهم قالوا عن اخرهم
ومثله قولك كان وقد عجزوا عن اخرهم قال السيد
الشريف قدس سره عن اخرهم صفة مصدر محذوف
اي عجزا صادرا عن اخرهم وهو عبارة عن الشمول
فان العجز اذا صدر عن الاخر فقد صدر اولا عن الاول
وقيل عجزا متجاوزا عن اخرهم فيدل على شموله اياهم

كذا وجد مكررا بخط المصنف رحمه الله

مطلب بخلاف كذا

مطلب ليس كما زعمه فلان صوابا ونظائره

مطلب قالوا عن اخرهم عجزوا عن اخرهم

شبكة الألوكة www.alukah.net

ومجاوزه عنهم فهو ابلغ من ان يقال عجزوا كلهم وردبان التجاوز
بمعني التعدي والمجاوزة يتعدي بنفسه والذي يتعدى
بعن معناه العفو وقيل عجزا صادرا عن اخوهم الي اولهم
وردبان مقابل الى هو من لا عن انتهى ومنها قولهم
مطلب
ناهيك بكذا
ناهيك بكذا القول الكشاف وناهيك بسوية سيبويه
دلالة فاطمة قال السيد الشريف قدس سره اي حسبك
وكافيك بسويته وهو اسم فاعل من النهي كانه ينهاك
عن تطلب دليل سواه يقال زيد ناهيك من رجل اي
هو ينهاك عن غيره بجده وغنايه ودلالة فاطمة نصب
علي التمييز من ناهيك انتهى وعليه فالباء مزيدة في الفاعل
ومنها قولهم كل فرد فرد كقول المطول معرفة كل فرد فرد
مطلب
كل فرد فرد
من جزئيات الاحوال قال المحقق الفنري الاقرب انه
من التاكيد اللفظي وقد يجعل من قبيل وصف الشي بنفسه
قصدا الى الكمال او المراد كل فرد منفرد عن الاخر وحاصله
معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران
وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كما يقال
معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام
فان النكرة في الاثبات قد تعم ويحتمل ان يجعل على حذف المضاف
وهو كل مثلك القرينة ومنها قولهم ولا سيما كذا قال المحقق
مطلب
ولا سيما كذا
الفنري لا النفي الجنس وسي مثل مثل وزنا ومعنى اسمها
عند الجمهور واصله سوي او سيو والواقع بعدها اذا كان
معرفا اما مجرور علي انه مضاف اليه وما زايدة كما في قوله
تعالي ايما الاجلين قضيت او بدل من ما وهي نكرة غير
موصوفة اي لا مثل شي علم البيان واما مرفوع خبر
مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة او صفة

ان جعلت

ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة حذف
صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح بما لرضى على انه
يقدح في اطراده لزوم اطلاق ما علي ذات من يعقل وهم
يابونه وعلي الوجهين فحركة سي اعراب لانه مضاف واما
منصوب علي تقدير اعني او علي انه تمييز ان كان نكره لان
ما بتقدير التنوين وهي كافة عن الاضافة والفتحة بنائية
مثلها في لا رجل وقيل علي الاستثنا في الوجهين فعدم تجويز
النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسي وعلى التقادير
خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا مثل علم البيان موجود
من العلوم كان التخلي بحقايقه احق بالتقديم من التحلي بحقايقه
غيره وعنده ما خبر لا ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير
عوض قيل وكون خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر ما نكرة
موصوفة واما الجواب باحتمال ان يكون قد رجع الي قول سيبويه
في لا رجل قايم لان ارتفاع الخبر عما كان مرتفعا به لا بلا النافية
فلا بعيد فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا
مع انها مرادة ولهذا الاتفاوت المعنى كما في قوله تعالى تفتؤ
تذكر اي لا تفتؤ لكنه ذكر البلباني في شرح تلخيص الجامع
الكبير ان استعمال سيما بلا لا نظير له في كلام العرب وقد
تخفف ايا ما بوجود لا وحذفها وقد يقال لا سوا مام لا سيما
والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله

• ولا سيما يوما بدارة جلجل • اعتراضية ذكره الرضى •
وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدها من كلمات الاستثنا لكون
ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم
والا فليس فيها حقيقته صرح به الرضى وقد ما بعد لا سيما
وتنقل من معناها الاصلي الي معنى خصوصا فيكون منصوب

شبكة الألوكة
www.alukah.net

الحمل على انه شمول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما
راكبا فراكبا حال من مشمول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة
الشجاعة خصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع ولا سيما
وهو راكب والواو التي بعده للحال وقيل عاطفة على مقدر
كانه قيل ولا سيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجيء
الواو قبله ح كثيرا الا ان المجيء اكثر انتهى ومنها قولهم قوله
فقط كقول صاحب التلخيص والفصاحة يوصف بها الاجزاء
فقط قال المحقق التفتازاني في المطول وقوله فقط من
اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا
للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها
الاجزاء فقط اي فانته عن وصف الاولى بها انتهى قال
بعض المحشين وقال ابن هشام في حواشي التسهيل لم
نسمع منهم الا مقرونا بالفاء وهي زايدة لازمة عندي
وقال الدماميني نقلا عن ابن السيد في نوادره اخذت
درهما فقط اخذت درهما فاكتفيت به فجعلها عاطفة
قال وهو جيز من قول التفتازاني وابن هشام نعم انه
يرد على كلام المطول ان الفا في جواب الشرط ليس للتزيين
بل من حروف المعاني ففيه مناقشة وجواب بان الشرط
المحذوف انما يعتبر لاصلاح الفا المذكور للتزيين وليس في
المعنى داع الى اعتبار الشرط المحذوف فذكر الفا للتزيين
اللفظ ففيه تقوية لجانب المعنى لرعاية جانب اللفظ
هذا والاظهر ان قوله وكانه توجيه لكون الفا قد
اداة الشرط اذا وكذا وقع لفيره والمكتفى انه لا يحذف
من ادوات الشرط الا ان واورد عليه ابن كمال باشا
بعد ان نقل عن المغني انها تكون بمعنى حسب كقد واسم

فعل

مطلب
فقط

فعل بمعنى يكفي ان المناسب للمقام جعلها بمعنى حسب وعلى
تقدير جعلها اسم فعل فهي بمعنى يكفي قال فجعلها هنا اسم
فعل واخرا بمعنى انته غلط مرتين ومنها قولهم كانا ما كان
قال بعض المحققين جعل الفارسي ما في ضربته كانا ما كان
مصدرية وكان وصلتها وهما في محل رفع بكانا وكلاهما
على التمام اي كانا كونه وقيل كانا من الناقصة وكان
ناقصة ايضا وما موصولة استعملت لمن يعقل كما في لاسيما
زيد وفي كانا ضمير هو اسمها وما خبرها وفي كان ضمير
ما اسمها وخبرها محذوف اي كانا الشخص الذي هو اياه
ويجوز كون ما نكرة موصوفة بكان وهي تامة
والتقدير لاضربنه كانا شيئا كان اي شيئا وجد والمعنى
لاضربنه كانا بصفة الوجود من غير نظر الى حال دون حال
مفردا كان او مركبا كلا او جزا ولعل هذا اولى من الذي قبله
انتهى اقول ويخطر لي وجه اخر وهو ان ما صلة للتوكيد
وكانا وكان تامتان والمعنى لاضربنه موجودا وجدا اي
اي شخص وجد صغيرا او كبيرا جليلا او حقيرا ووجه اخر
وهو ان تكون ما اسما نكرة صفة لكانا او بدلا منه فاذا
قلت لاضربن رجلا كانا ما كان فالمعنى لاضربن رجلا
موجودا شخصا وجد والمعنى على التعميم كالاول اي اي
شخص وقد خرجوا على هذين الوجهين قوله تعالى مثلا
ما بعوضة ووقع في عبارة المطول كانا من كان انا او غيري
قال الفاضل التفتزاني كانا حال ومن موصوفة في محل
نصب خبر الكائنا والعايد محذوف اي كانه واعترض
بامتناع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام وصاحب

مطلب
كانا ما كان

هكذا بياض بالاصل اهـ

اللباب وغيرها واجيب بانه ههنا اسماعي ثبت على خلاف
القياس ولو قيل كان تامة وفاعله راجع الى من لم يحج
الى من كان على ان يكون من قبيل استعارة الضمير
المرفوع للمنصوب كما استعير للمجرور في ما انا كانت انتهى

مطلب بعد اللتيا والتي

ومنها قولهم بعد اللتيا والتي قال محقق الروم حسن
جلبي الفناري اللتيا تصغير التي على خلاف القياس
لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا التي على
فحيته الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف
في آخره كما فعلوا ذلك في نظائره من الذيا وذياة الالف
في اخره كما فعلوا ذلك في نظائره من اللذيا وذياوذيك
والمعنى بعد اللحظة الصغيرة والكبيرة التي من فظاعة
شانها كيت وكيت حذفت الصلة ايهاما لقصور العبارة
عن الاحاطة بوصف الامر الذي كني بهما عنه وفي ذلك
من تفخيم امره ما لا يخفى انتهى واصله ان العرب تقول
ذلك في الامر الصعب الذي لا يراد فعله والتزموا عدم
ذكر صلة لهما لا لفظا ولا تقديرا لما مر فيلغز ويقال اي
موصول وليس له صلة ولا عايد وقد نظم ذلك بعض مشايخ
مشايخنا فقال

يا ايها النحوي ذا العرفان ... ومن حوى لطايف البيان
ما اسمان موصولان مبنيان ... ولم يكونا قط بوصلان

مطلب اولا بالذات

ومنها قولهم اولا وبالذات قال الفنري في حواشي
المطول اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو غير
منصرف لاوصفية له ولذا دخله التنوين مع انه افعل
التفضيل في الاصل بدليل الاولى والاوايل كالافضلي
والافاضل وهذا معنى ما قال في الصحاح اذا جعلته صفة



لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته
تقول لقيته عاما اولا معناه في الاول اول من هذا العام
وفي الثاني قبل هذا العام والباء في بالذات بمعنى في وهو
معطوف على اولا اي في ذات المعنى بلا واسطة

مطلب هذا الشي لا محالة كذا

ومنها قولهم وهذا الشي لا محالة كذا وهي مصدر مبني بمعنى التحول
الى كذا بمعنى تحول اليه وخبر لا محذوف اي لا محالة موجود
والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها مفيدة تاكيد الحكم

مطلب لا افعله البتة

ومنها قولهم لا افعله البتة وهي مصدر من ابت بمعنى
القطع وفي القاموس لا افعله البتة وبتة لحلا امر لا رجعة
فيه انتهى والمشهور على الالسنة ان همزتها همزة قطع وبه
صرح الامام الكرماني في شرح البخاري ورده الحافظ
ابن حجر في شرحه فتح الباري بما حاصله انه لم ير احدا من
اهل اللغة صرح بذلك ونازعه البدر العيني في شرحه
ايضا بان عدم رويته واطلاعه على التصريح بذلك لا ينافي
وجوده قلت القياس يقتضي ما قاله الحافظ فانه
من المصادر الثلاثية وهمزاتها همزة وصل ومنازعة
العيني لا تثبت المدعى ثم قد يقال من حسن الظن بالامام
الكرماني انه لا يقول ذلك من رايه مع مخالفته لقياسه
على نظايره فلولا وقوفه على ثبت في ذلك لما قاله وصرح
بعض الفضلا بان المشهور كونها همزة قطع وانه مما خالف
القياس وهو يويد ما قاله الكرماني والله تعالى اعلم
بحقيقة الحال ثم رايت في الشرح الكبير للعلامة الدماميني
على المغني عند قوله في باب الهمزة ولو كان على الاستفهام
الحقيقي لم يكن مد حا البتة ما نصه هي بمعنى القول المقطوع
به قال الرضي وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي المقطعة

بيانية اي في عام هو آخر اربعين تأمله انتهى اقول يظهر لي
انه لا حاجة الى تقدير المضاف بعد جعل الاضافة بيانية
فان الاربعين كما يطلق على مجموعها يطلق على الاخير منها
وهكذا غيرها من الاعداد بدليل انك تقول هذا واحد
هذا اثنان اذ تطلق الاثنين على الثاني والثلاثة
كما تطلق على مجموع الاثنين ومجموع الثلاثة
فتأمل تمت في ثالث شهر جمادى اخرة سنة
ثمانين ومائتين بعد تمام الالف
والله تعالى اعلم
بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين. الذي وفق من شاء من الواقفين
على شروط الواقفين. التي لم تزل العلماء بها متحيرين. لفهم الحق
المبين. بواضح الادلة والبراهين. والصلاة والسلام على النبي
الامين. المبعوث رحمة للعالمين. وعلى اله واصحابه بحسبه
العاملين. وقدوة العابدين. وتابعيهم باحسان الى يوم الدين.
اما بعد فيقول العبد الفقير محمد امين الشهير بابن عابدين
غفر الله له ولوالديه والمسلمين اجمعين. قد وقع السؤال
عن قول واقف في كتاب وقفه بقسم ريع الوقف على الموقوف
عليهم على الفريضة الشرعية. هل المراد به المفاضلة بين الذكور
والاناث ام التسمة بالسوية. فاردت تحرير الجواب. بلا
ايجاز ولا اطناب. في رسالة سميتها العقود الدرية. في قولهم
على الفريضة الشرعية. فاقول وبالله تعالى التوفيق.
ومن فيض فضله استمد التحقيق. ان هذه المسئلة قد اختلف
فيها فتاوى المفتين. من العلماء المتاخرين. حيث لم يرد فيها

نص

نص عن الائمة المتقدمين. وقد الف فيها رسالة شيخ الاسلام.
العلامة يحيى ابن المنقار المفتي بدمشق الشام. سماها الرسالة
المرضية. في الفريضة الشرعية. وافقه عليها كثير من اهل
عصره. وصوبوا ما اشكره بثاقب فكره. وخالفه فيها اخرون
والكل ائمة معتبرون. فها انا اذكر لك جملة من كلام الفريقين.
واضم اليها ما تقر به العين. ويقر به كل منصف مسعف
غير حسود متلهف. ولا عدو متاسف. على حسب ما يظهر
لذوي السمع. وفوق كل ذي علم عليم فصل في تلخيص
ما في الرسالة المرضية للعلامة ابن المنقار وهو انه قد
وقع السؤال في رجل وقف وقفه حال صحته على اولاده
واولاد اولاده وذريته ونسله وعقبه على الفريضة
الشرعية وجعل اخره للفقراء وله اولاد اولاد ذكور واناث
كيف تقسم الغلة بينهم فاجاب شيخ الاسلام محمد الحجازي
الشافعي بانه تقسم على جميعهم حيث لم ينقل الواقف للذكر
مثل حظ الانثيين وبه افتى الشيخ سالم السنهوري المالكي
والقاضي تاج الدين الحنفي وغيرهما ومما يؤيده قول
الخصاف اصل الوقف انما يطلب به ما عند الله تعالى
وهو الثواب واصله للساكني انتهى فلا بد من اعتبار الصدقة
في الوقف لتصحيح اصله وقال الله تعالى ان الله يامر بالعدل
والاحسان وايتاء ذي القربى اي اعطاء القرابة خصهم بالذكر
اهتماما بهم الا ترى انهم صرحوا فيما لو انه تفرق صدقة
كل فريق منهم على السوية لا تفضل الذكور على الاناث
لما فيها من اجر الصدقة واجر الصلة وكذلك المشروع
في الوقف على الاولاد حالة الصحة السوية بينهم ذكورا
كانوا او اناثا من قبل ان الواقف انما اراد القربة كذا صرح